الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

28-27-26 **ذو القعدة** 1441 ، 17-18-19 **يوليو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

جدارة وعطاءات خلاقة

المرأة السعودية تحصد المراكز الرفيعة

المصدر: جريدة البلاد الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ -19 يوليو 2020م
https://albiladdaily.com/2020/07/19

البلاد – مها العواودة – رانيا الوجيه

مرة بعد أخرى ، تثبت المرأة السعودية أنها عقل، وأنها جديرة بتولي أرفع المناصب القيادية في الدولة والقطاع الخاص، حيث أظهرت مؤشرات التقرير الذي أصدرته الهيئة العامة للإحصاء للربع الأول من العام الحالي أن تمكين المرأة السعودية وزيادة حصة مشاركتها في سوق العمل آخذة في النمو ، فيما كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عن ارتفاع مؤشر حصة المرأة في سوق العمل بنسبة (27.5%) ،ما يعكس مدى نجاح خطط التمكين وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ، في الوقت عينه الذي أظهر فيه المؤشر إلى انخفاض نسبة البطالة بين الإناث وتقليص الفجوة من الجنسين في الخدمة المدنية.

تمكين صادف أهله

هذا التمكين كان محل إجماع جميع النسوة اللائي استطلعت (البلاد) آراءهن في هذا التحقيق؛ حيث ترى بداية الأميرة غادة بنت فهد آل سعود أن بعض العادات كانت سبباً في حرمان المرأة السعودية من الوصول إلى مناصب قيادية في وطنها، وتماشياً مع المنهج الديني الحنيف جاء قرار تمكين المرأة فعلياً في واقع الحياة العملية حيث حظيت المرأة بدعم غير مسبوق في ظل وجود كوادر نسائية تستحق أن تكون في المناصب القيادية ،علما بأن تمكين المرأة من المناصب القيادية لا يقلل من جهود الأمهات المربيات اللاتي اخترن تربية أبنائهن على إكمال المسيرة بأنفسهن.

وهو ما أشارت اليه عضو مجلس الشورى، هدى الحليسي ما دفع بالمرأة السعودية في إطار التمكين الى تولي المناصب القيادية ومنحها المزيد من الحقوق لخدمة مجتمعها ووطنها داخليا وخارجيا، خاصة في ظل ارتفاع نسبة المتعلمات اللاتي أثبتن جدارتهن في تحقيق إنجازات في كافة المجالات.

نماذج قيادية

من امثلة المناصب القيادية التي تولتها المرأة السعودية في اطار هذا التمكين، تشير البروفيسور سامية العمودي مؤسس ورئيس مبادرة التمكين الصحي والحقوق الصحية بكلية الطب بجامعة الملك عبدالعزيز الى سمو الأميرة ريما بنت بندر، التي تولت منصب سفيرة المملكة في الولايات المتحدة الأمريكية، والأستاذة آمال المعلمي سفيرة المملكة في النرويج ، و الدكتورة إيناس العيسى مديرة لجامعة الأميرة نورة والأستاذة عواطف بنت فهد الحارثي في التعليم اضافة لتعيين سيدات في هيئة حقوق الإنسان وقياديات في وزارة الصحة.

قفزات متتالية

ومن أبرز القفزات الملحوظة لتمكين المرأة ترى الدكتورة سمية بنت عزت شرف نائب المشرف العام على إدارة الاستثمار ووكيلة عمادة البحث العلمي في جامعة أم القرى دخولها مجلس الشورى، وترؤسها للعديد من المناصب الفخرية والوزارية داخل الوطن وخارجه، و تقلدها المناصب العلمية والمعرفية والإدارية فامتلأت الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية بالقيادات النسائية من السعوديات النابغات في مختلف التخصصات الحيوية العلمية منها والأدبية.

وهو ما اكدته ايضا دكتورة أحلام عادل خوندنه رئيس لجنة سيدات الأعمال بغرفة مكة، وكل من سيدة الأعمال ازدهار باتوباره، وغادة غزاوي، حيث ترى خوندنه أن تجربة المرأة السعودية في المناصب القيادية بالأجهزة الحكومية في مختلف القطاعات سواء الاقتصادية والتعليمية والسياسية وغيرها ، أثبتت قدرتها وجدارتها في كثير من المسؤوليات والمناصب وإدارتها بكفاءة حيث تتمتع القيادات النسائية بخصائص شخصية ومؤهلات علمية وخبرات مهنية مكنتهن من

ممارسة مهامهن وأدوارهن القيادية وترى باتوباره ان المرأة السعودية أصبحت شريكا إستراتيجيا في المنظومة التنموية وتمثل مشاركتها في المناصب القيادية بعدا مهما في المسيرة التنموية في المملكة ،
فيما تشير غزاوي إلى أن القرارات المتواصلة بتعيين المرأة السعودية في مناصب حكومية وقيادية كبيرة تهدف إلى تعزيز مكانتها في المجتمع وتكريمها وتؤكد الثقة الكبيرة من ولاة الأمر بها، وقدرتها على مشاركة الرجل في بناء المجتمع. وبينما أرجعت مصممة الأزياء أميمة بنت محمود عزوز تولي المرأة السعودية للعديد من المناصب القيادية إلى الثقة الكبيرة التي حصلت عليها كسفيرة ودبلوماسية ووكيلة ومسؤولة في الجهات الحكومية ومتحدثة رسمية ورئيسة لمجالس الأعمال ومستشارة، وأن المعيار في الاختيار هو الكفاءة وليس الجنس، ترى رئيسة جمعية "للخير نسعى" نفيسة كداف، أن الكفاءات من النساء السعوديات تشهد تمكيناً وتطويراً حقيقياً واضحاً ما يميز رؤية المملكة الطموحة، في حين تصف أماني شيخون أول فندقية سعودية تمكين المرأة في المناصب القيادية بأنه خطوة ذكية فيها تقدير للمرأة السعودية وإيمان بفكرها وعطائها وقدرتها وتأكيد على دورها الفعال في البناء والتنمية.

كلمة السر التي كنا نفتقدها!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ -19 يوليو 2020م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2033467

نايف معلا

قبل سنوات قليلة كانت هناك العديد من العقبات والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة، فعلى سبيل المثال كانت عقوبة الإعدام تطبق على الأحداث في قضايا التعزير، وكان هناك توسع ملحوظ في عقوبة الجلد التعزيرية، وكان غير مسموح للمرأة بقيادة السيارة، وكذلك الحصول على جواز السفر والسفر إلى الخارج أسوةً بالرجل، إضافة إلى وجود العديد من القيود التي أثرت سلباً على تمتعها بحقوقها في القانون والممارسة.
اليوم أصبحت تلك العقبات والتحديات من الماضي، لاسيما تلك التي استغرق الجدل حولها عقوداً زمنية طويلة، إلى درجة أننا جزمنا أو كدنا نجزم بأنها ستظل حقيقةً ماثلةً ينبغي علينا التعايش معها! وأقرب مثال: قيادة المرأة للسيارة، فمن كان يظن في ظل الجدل المجتمعي الذي كان محتدما أن المرأة يوماً ستقود السيارة أسوةً بالرجل؟! ومن كان يخطر بباله أن قيادة المرأة للسيارة ستصبح يوماً ممارسة يومية كغيرها من الممارسات الحياتية. هذا يوضح بجلاء أن هناك (كلمة سر) كنا نفتقدها في الماضي، ما جعلنا ندور في حلقةٍ مفرغة استغرقت الكثير من الوقت والجهد بلا نتيجة! كلمة السر: محمد بن سلمان! ليس هذا فحسب، بل إن اسم «محمد بن سلمان» -الذي نعتز به كثيراً كسعوديين- أصبح أيقونةً ورمزاً للشعوب الأخرى التي عانت كثيراً من الفساد.
جميع ما نشهده اليوم من إصلاحات في مختلف المجالات بما فيها مجال حقوق الإنسان يقف وراءها وأمامها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، فما يميز قيادة سموه لملف الإصلاح في المملكة، أنه لا يقف وراء الإصلاحات بالتخطيط والتوجيهات فحسب، بل يقف أمامها أيضاً وذلك بإشرافه ومتابعته للالتزام بها والتنفيذ الفاعل لها وقياس الأداء في تنفيذها، لتتكمل بذلك معادلة الإصلاح.
عندما تتوافر -في أي بلد- الإرادة السياسية التي تبادر بكل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتستجيب للمطالب المشروعة في هذا السياق، فإن حقوق الإنسان في ذلك البلد تزدهر وتتحول إلى ثقافة سائدة في الأوساط الرسمية والمجتمعية، وحتماً سيصبح ذلك البلد أنموذجاً يُحتذى في مجال حقوق الإنسان، وستدرج العديد من ممارساتهِ ضمن ما يُعرف في أدبيات حقوق الإنسان بالممارسات الفضلى(Best Practices) ، وهذا ما نشهده بحق في المملكة العربية السعودية، فلدينا اليوم أكثر من (70) إصلاحاً وتطوراً في مجال حقوق الإنسان تحققت في مدة زمنية وجيزة، كما ذكر معالي الدكتور عواد العواد، رئيس هيئة حقوق الإنسان في أكثر من مناسبة، ويكفي أن أقول لدينا «محمد بن سلمان» لأُشير

إلى أن ما سيتحقق من منجزات في مختلف المجالات بما فيها حقوق الإنسان سيفوق ما تحقق بالفعل، وأن عجلة الإصلاحات لن تتوقف.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الرياض" تنشر قرارات دورة المجلس السابعة.. ومعالجة اختلالات سلالم الرواتب.. أحدثها

الشورى.. الذراع التشريعية للدولة في كبح البطالة وتجويد أنظمة الخدمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ -19 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1832345

جاءت أحدث قرارات مجلس الشورى على آخر تقرير لوزارة الخدمة المدنية "سابقا" وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - حالياً - لصالح معالجة الاختلالات الناجمة عن تعدد سلالم الرواتب الوظيفية في الدولة على ضوء نتائج الدراسة التي سبق أن كلفت بها الوزارة بأمر سامٍ قبل ست سنوات، المتعلق بتوحيد سلالم رواتب الموظفين في جميع الوزارات والهيئات العامة والصناديق، ودعت إلى التأكيد على الجهات الحكومية بتوضيح معايير التوظيف بما في ذلك الاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية وإعلان النتائج بالأسماء والدرجات ومتابعة الوزارة لذلك، تحقيقاً لمبدأ الجدارة في التوظيف، كما حثتها على تقييم تجربتها بشأن اللامركزية في التوظيف، ومراجعة هيكلة الوزارة التنظيمي بما يتوافق مع المهام الفعلية التي تقوم بها بالتعاون الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى تكوين لجنة لوضع آليات لتمكين الكفاءات السعودية من شغل الوظائف والمناصب القيادية في الهيئات والمنظمات الدولية التي تسهم المملكة في ميزانيتها وتمويل نفقاتها.

الشواغر الحكومية تجاوزت 306 آلاف وظيفة وطالب الشورى بخطة تفصيلية لشغلها

"الرياض" تقدم في هذا التقرير قرارات الشورى الأبرز على تقارير وزارة الخدمة خلال دورة المجلس السابعة التي ستنتهي في الثاني من ربيع الأول المقبل لتبدأ دورته الثامنة في اليوم التالي، ومنها تعديل مواد في نظام الخدمة المدنية، كما طالبها بدراسة معاملة خريجات كليات المجتمع على غرار ما تم لخريجات الكليات المتوسطة بالتنسيق مع وزارة التعليم، وسبق وأقر الشورى على التقرير السنوي لوزارة التعليم توصية لعضو المجلس فاطمة القرني وطالب الوزارة بإيجاد فرص وظيفية لخريجي وخريجات كليات المجتمع بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وبررت القرني حينها أن هذه الفئة هي الوحيدة من حملة الدبلوم التي لم تشمل بتصحيح وضعها وتمكينها من الحصول على فرص وظيفية رغم صدور أوامر من الجهات العليا بشمولهن ضمن غيرهن من حملة الدبلومات من مختلف التخصصات.

احتساب سنوات الخدمة لأغراض التقاعد للمعلمين والمعلمات المثبتين على وظائف رسمية

ومن قرارات الشورى على تقارير الخدمة المدنية فقد طالب المجلس بمنح وزارتي التعليم والصحة صلاحية التعيين على الوظائف التعليمية الشاغرة وشدد على أن تضع الخدمة المعايير التي تضمن العدالة بين المتقدمين، ودعا الوزارة إلى تضمين تقارير الخدمة السنوية المقبلة ما حققته الوزارة وفق المخطط لها ببرامج رؤية المملكة 2030 وإيضاح عوائق التنفيذ في حال ظهورها، ونبه على تجنيب إرهاق المتقدمين عبر موقع جدارة وإلزامهم بتكرار التسجيل عند الإعلان عن الوظائف في كل مرة ورأت اللجنة الاكتفاء بالتقديم لمرة واحدة على أن تحتفظ الوزارة بطلب المتقدم.

ورفع مجلس الشورى للملك عدد من القرارات على التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي 37 - 1438 والذي كشف حينها عن وجود 88 ألف وظيفة شاغرة منها 22556 وظيفة في هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين في الجامعات السعودية، و39759 وظيفة صحية، وفي آخر تقرير للخدمة المدنية تجاوز عدد الوظائف الشاغرة 306 آلاف وظيفة تشكل نسبة تخطت 20 % من إجمالي الوظائف المعتمدة، وحول هذا العدد أوضحت الوزارة أن الوظائف الشاغرة تمثل ما ورد في الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1439/ 1440 وهي متغيرة تبعا

لحركة التوظيف وفقا لما يطرأ على الوظائف من تغيير كالتعيين والترقية والنقل، كما أن الوظائف الشاغرة في الدولة تدرس في هيئة الخبراء بمشاركة الجهات ذات العالقة، وقد طالب الشورى في قراره بوضع خطة تفصيلية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لشغل الوظائف الشاغرة وخاصة وظائف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والوظائف الصحية، كما دعا إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بسوق العمل للمساهمة في مكافحة البطالة، ورأى أن مشكلة البطالة من القضايا الوطنية الأهم في المرحلة الراهنة، ولا تقتصر مكافحتها واقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها على جهة حكومية واحدة، وإنما هي مسؤولية مشتركة للعديد من الأجهزة الحكومية، ومن بينها وزارة الخدمة المدنية، وأكدت أن ظاهرة التعاقد والاستعانة بالمستشارين والخبراء في الجهات الحكومية وتقاضيهم رواتب وأجورا عالية، تفوق رواتب ومكافآت موظفي الجهاز المعني، أدت إلى خلل وظيفي ومالي ينبغي التوقف عنده وشددت على وضع سقف أعلى للتعاقدات التي تتم مع المستشارين والخبراء ووضع ضوابط لها، ومعالجة الاختلالات الوظيفية والمالية الناجمة عن هذه التعاقدات.

وفي دراسة الشورى لتقرير وزارة الخدمة للعام المالي 38 - 1439، لم تقنع الجهود التي تبذلها الوزارة في مكافحة البطالة لمجلس الشورى رغم من مراقبتها والحد من التعاقد مع غير السعوديين من الرجال والنساء في الوظائف الحكومية، واعتبرت الجهود محدودة وغير كافية لمعالجة البطالة، وطالب حينها المجلس بتقرير وتقييم لآلية معالجة التجمد الوظيفي، كما أكد أن نتائج جهود قياس إنتاجية الموظف غير واضحة، داعياً إلى توضيح نتائج الدراسات التي قامت بها الوزارة حول إنتاجية الموظف العام، وتضمين تقريرها المقبل برنامجاً تنفيذياً لأولوياتها فيما يتصل بقضايا الخدمة المدنية، والكشف عن ما تم إنجازه مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص مكافحة البطالة.

وصوت الشورى في السنة الثالثة من دورته الحالية على توصيات لدراسة احتساب سنوات الخدمة لأغراض التقاعد لجميع المعلمين والمعلمات المثبتين على وظائف رسمية، الذين سبق لهم العمل على بند محو الأمية والبديلات ومنحهم المستوى والدرجة المستحقة لهم بما يعادل سنوات خدمتهم السابقة قبل التثبيت، وهي التوصية التي قدمتها العضو إقبال درندري واشتركت معها العضو أسماء الزهراني، وتضمنت أيضاً ما تقدم به العضو عبدالله العجاجي، كما طالب المجلس وزارة الخدمة المدنية بدراسة آلية وعناصر تقييم الأداء بما يتوافق مع الممارسات العالمية المميزة في الخدمة المدنية، وقد أخذ بمضمون توصية للعضو عالية الدهلوي، وفازت توصية الأعضاء صالح الخثلان وأيوب الجربوع وصالح الشهيب بموافقة المجلس وشدد على أن تضمن وزارة الخدمة المدنية تقاريرها المقبلة معلومات عن وظائف العقود على أن تشمل أعدادها وفئاتها وتصنيفها ومسمياتها ومستواها وتحديد ما إذا كانت وظائف هيكلية أو غير هيكلية، وتحديد كيفية شغل هذه الوظائف وشروط شغلها والمعايير الواجب توفرها للترشيح عليها، كما طالب أن تشمل المعلومات التكلفة الإجمالية لهذه الوظائف ومعايير تحديد المقابل المالي لكل وظيفة وجدوى هذا النوع من الوظائف وأثرها في ظل منظومة الوظيفة العامة.

وأكد مجلس الشورى على الخدمة المدنية التحقق من التزام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بالدليل الإرشادي لتهيئة الموظفين الجدد للعمل، وهي توصية للعضو عبدالله الخالدي، وطالب الوزارة تضمين تقريرها المقبل ما تم إنجازه في مبادرة تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في وزارة الخدمة المدنية ضمن مشروعيها "تحقيق التوازن بين الجنسين" و"تمكين القيادات النسائية" خاصة في المناصب القيادية العليا التي طرحتها الوزارة ضمن برنامجها للتحول الوطني، وهي توصية اشترك فيها الأعضاء لينة آل معينا وموضي الخلف، وأخذ المجلس بمضمون توصية للعضو محمد الجرباء ودعا الوزارة إلى العمل على إعادة تنفيذ الأمر السامي الذي قضى بتكليف الوزارة بتوحيد سلالم رواتب الموظفين في جميع الوزارات والهيئات الحكومية، والرفع للمقام السامي، وأيَّد مضمون توصية للعضو فيصل الفاضل وشدد على إجراء دراسة شاملة بشأن ضوابط استقطاب الكفاءات المميزة وضوابط الاستعانة بالوكلاء والوكلاء المساعدين من حيث شروطها ومزاياها والإعلان عنها بما يضمن الشفافية والعدالة والجودة.

.

تحديد محاكم للدعاوى والمطالبات بأكثر من 50 مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ -19 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/693448

سعيدالزهراني - الطائف

أصدر رئيس المجلس الاعلى للقضاء المكلف الدكتور وليد الصمعاني قرارا بالموافقة على قواعد نظر الدعاوى الكبيرة من خلال الدوائر المخصصة لهذا الغرض، حيث تتضمن الدعاوى الكبيرة التي تزيد قيمة المطالبة الأصلية فيها عن (خمسين مليون ريال) عموم الدعاوى والإنهاءات، و (ثلاثمائة مليون ريال) دعاوي وطلبات ومنازعات التنفيذ سواء كانت واحدة أو متعددة متى كان المنفذ ضده واحدا، وفيما لم يرد فيه نص خاص ينعقد الاختصاص المكاني لنظر الدعاوى الكبيرة لمحاكم المدن والمحافظات الآتية، الرياض، المدينة المنورة، الدمام، ابها، جدة في القضايا المرفوعة في منطقتها، وفقا للاختصاص النوعي لكل محكمة عدا محاكم التنفيذ، وللدائرة المختصة عقد جلساتها عن بعد عبر انظمة وزارة العدل.

وتكون تبعية بقية المحاكم الدعاوى الكبيرة على النحو الآتي:

محاكم منطقة القصيم تتبع محاكم مدينة الرياض.

محاكم المناطق، حائل، وتبوك، والحدود الشمالية، والجوف تتبع محاكم المدينة المنورة.

محاكم منطقة الباحة تتبع محاكم محافظة جدة

محاكم منطقتي جازان، ونجران تتبع محاكم مدينة أبها.

فيما لم يرد فيه نص خاص ينعقد الاختصاص المكاني لنظر الدعاوى الكبيرة فضاء التنفيذ للمحكمة المختصة في مدينة الرياض، ولها عقد جلساتها عن بعد عبر انظمة وزارة العدل.

تنظر الدعاوى الكبيرة من ثلاثة قضاة في الدائرة المخصصة لها،

تسري هذه القواعد على الدعاوى والطلبات والمنازعات المقيدة اعتبارا من1442/1/1

تحديد محاكم للدعاوى والمطالبات بأكثر من 50 مليون ريال

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ -19 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/693443

المدينة - الرياض

A A

ينظم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، في الثامنة من مساء غد الاثنين، اثنينية الحوار بعنوان «التعايش وحماية النسيج المجتمعي» بمشاركة الدكتور سعود المصيبيح،المشرف العام على مركز تعارفوا للإرشاد الأسري، والدكتور زيد الفضيل، كاتب رأي في الشأن الثقافي، وسعيد آل مرضمة،رئيس أدبي نجران

ويأتي اللقاء الذي سيديره الدكتور خالد البديوي، مدير فرع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في المنطقة الشرقية عن بعد استمراراً لجهود المركز في مناقشة القضايا والمستجدات واثارها لتعزيز قيم التلاحم الوطني ونشر التسامح

والاعتدال والوسطية. ويتناول مفهوم الاعتدال والوسطية والتعايش، والتفاعل الإيجابي بين شرائح المجتمع، والتعايش في القرآن والسنة النبوية، وضرورات التعايش المجتمعي ومقوماته.

33ألف عملية عبر خدمة "الرسائل والطلبات" بالجوازات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ -19 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/693277/

سعد آل منيع - جدة

نفذت جوازات منطقة مكة المكرمة 33475 عملية عبر خدمة الرسائل والطلبات المتاحة على منصة أبشر منها 29315 طلبا متعلقا بمشاكل هوية مقيم و 4459 طلبا متعلقا بإضافة المواليد، وذلك خلال الفترة من 25 مارس 2020م وحتى 13 يوليو 2020م.

وأتاحت هذه الخدمة سرعة إنجاز التعاملات الإلكترونية للمستفيدين وسهولة تواصلهم مع المختصين في المديرية العامة للجوازات لمعالجة الملاحظات التي قد تواجههم وتعيق إنهاء معاملاتهم.

وأوضح مدير جوازات منطقة مكة المكرمة اللواء عابد بن فايز الحارثي أنه إنفاذاً لتوجيهات مدير عام الجوازات بتعزيز الخدمات الإلكترونية تم تخصيص فريق عمل لهذه الخدمه بجوازات المنطقه يقوم باستقبال المعاملات الإلكترونية الواردة عبر خدمة (الرسائل والطلبات) والتأكد من سلامة كافة البيانات ومطابقتها للتعليمات قبل تنفيذها.

وحث اللواء الحارثي جميع المواطنين والمقيمين للاستفادة من خدمات الجوازات الإلكترونية دون الحاجة لمراجعة مقار الجوازات بالمنطقة.

تأمين حقوق غير السعوديين في القطاع الخاص .. وتحمل الدولة التكاليف

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 27 ذو القعدة 1441هـ -17 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/17/article_1877461.html

"الاقتصادية" من الرياض

أقر مجلس الوزراء تطبيق منتج تأميني على حقوق ومستحقات العاملين لدى منشآت القطاع الخاص من غير السعوديين، وتحمّل الدولة جميع التكاليف المترتبة على تطبيق المنتج التأميني.

كما تشكيل لجنة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي تتولى:

-تحديد فئات العاملين غير السعوديين لدى منشآت القطاع الخاص المستهدفين في تطبيق المنتج التأميني.

-وضع الضوابط والآليات اللازمة لتطبيق المنتج التأميني.

-تحديد قيمة بوليصة التأمين وفقا لما هو منصوص عليه في نظام مراقبة شركات التأمين.

وبين المهندس أحمد الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إن هذا المنتج يستهدف العاملين غير السعوديين في منشآت القطاع الخاص في المملكة وسوف يسهم في حفظ حقوق العاملين في المنشآت حال تعثرها ويقلل من مخاطر حدوث أي آثار سلبية حال التعثر لا سمح الله.

وأضاف أن إقرار هذا المنتج يأتي تجسيدا للاهتمام البالغ الذي توليه المملكة لمنشآت القطاع الخاص ورغبة في تعزيز دورها باعتبارها شريكا رئيسيافي تنمية الاقتصاد السعودي وخلق المزيد من فرص العمل في السوق

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التحولات السكانية والتنمية الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ -19 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/19/article_1878366.html

كلمة الاقتصادية

هناك تضارب واضح بين تقديرات الأمم المتحدة بشأن الأعداد المتوقعة لسكان العالم، وبين بعض المؤسسات الدولية الأخرى المتخصصة. فالمنظمة الدولية تعتقد وصول عدد السكان بنهاية القرن الحالي إلى 10.8 مليار نسمة، في حين تشير دراسة حديثة إلى أن هذا العدد لن يتجاوز 8.8 مليار نسمة في عام 2100.

وهناك دراسات تحدثت في الماضي بإسهاب عن النمو السكاني السلبي المتوقع حدوثه في النصف الثاني من القرن الذي نعيشه حاليا، وهناك شواهد على هذه التقديرات المنخفضة، في مقدمتها تراجع عدد السكان بالفعل في عشرات الدول، ولا سيما في بعض دول آسيا، أغلبية الدول الأوروبية، إلى درجة تشجع فيها بعض الدول "مثل ألمانيا واليابان والبرتغال، وغيرها"، على زيادة المواليد، بل توفير الأدوات المرنة لوصول المهاجرين إليها، بمن فيهم الأطفال الذين يشكلون، وفق الاستراتيجيات الحكومية، زخما قويا للتنمية المطلوبة في مرحلة لاحقة.

المثير في الدراسة الجديدة، التي وضعتها مجلة "ذا لانست" الطبية العامة، أن أعداد السكان ستنخفض بحلول نهاية القرن في 183 دولة من أصل 195. وبالطبع، هذا الاستنتاج يضع تدفق المهاجرين واللاجئين خارج الحساب. وانخفاض أعداد سكان العالم، سيتفاوت أيضا من دولة إلى أخرى، إلى درجة أن هذا الانخفاض قد يصل إلى النصف تقريبا في أكثر من 20 دولة، من بينها اليابان وإيطاليا وتايلاند وكوريا الجنوبية، وغيرها. وتعاني هذه الدول - في الواقع - تزايد أعداد كبار السن غير المنتجين، الذين يحتاجون إلى رعاية صحية دائمة، ووجدت دول متقدمة نفسها عاجزة حتى عن توفير الكوادر للقيام بمثل هذه المهام الطبية والمجتمعية والإنسانية، بسبب نقص السكان فيها.

ففي الأعوام القليلة الماضية، شجعت ألمانيا - مثلا - تدفق اللاجئين إليها "خاصة السوريين"، في محاولة لسد الفجوة الراهنة في المجتمع.

هذه التحولات، خصوصا تلك التي تشير إلى تراجع أعداد السكان في العالم، ستؤدي حتما في العقود القليلة المقبلة، إلى إعادة ترتيب النفوذ الاقتصادي على المستوى العالمي، لأن ذلك يرتبط مباشرة بتراجعات قوة العمل في هذه الدولة أو تلك.

فحتى الصين، التي تتصدر قائمة الأكثر كثافة سكانية في العالم، مرشحة لتراجع عدد سكانها من 1.4 مليار نسمة في الوقت الراهن، إلى 730 مليون نسمة فقط في غضون العقود الثمانية المتبقية من القرن الحالي.

وهذه نسبة - كما هو واضح - منخفضة جدا، وستؤثر حتما في حركة الإنتاج والوضع الاقتصادي في دولة تضم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، كما أنها تتقدم في قوائم الدول الأكثر إنتاجا وتصديرا.

وهذا ما يفسر - مثلا - إلغاء الحكومة الصينية قبل أعوام، قانون الطفل الواحد، الذي كان مفروضا على كل الصينيين لعقود عدة خلت.

في المقابل، سيرتفع - وفق الدراسة الأخيرة - عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء بنحو ثلاثة أضعاف إلى نحو ثلاثة مليارات شخص. الأمر الذي سيضع نيجيريا في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بعد الهند، أي أنها ستحتل مرتبة هذه الأخيرة، التي تأتي حاليا بعد الصين.

التحولات السكانية، ستدفع حتى الهند إلى تراجع عدد سكانها، حيث من المتوقع أن يصل إلى 1.1 مليار نسمة، أي بانخفاض يزيد على 300 مليون نسمة. ورغم سلبيات التراجع السكاني على صعيد التنمية، وقلة الكوادر والمنتجين

والمؤهلين في قطاعات مختلفة، إلا أن الإيجابية تكمن في الجانب البيئي، بتراجع مستوى الانبعاثات، وبالتأكيد ضغط أقل على الإمدادات الغذائية والمياه، وغير ذلك من أدوات المعيشة للإنسان عموما.
وأيا كان الاختلاف في التقارير الدولية حول نمو عدد السكان، فإن البشرية في صراع مع قوى التغيرات الديموغرافية، وأبرز هذه التغيرات في سرعة النمو السكاني في بعض الاقتصادات النامية، حيث تفرض تحديات جسيمة، فهي تهدد النمو الاقتصادي واستقرار المالية العامة وجودة البيئة، وتحقيق الأمن والرفاهية للبشرية، لكن التغلب على أي منها ليس بالأمر الصعب، وأفضل السبل للتعامل معها هو تحرك صناع السياسات في القطاعين العام والخاص للعمل بشكل حاسم وتعاوني وعاجل. يتضمن هذا التحرك معالجة إصلاح سياسة التقاعد، ووضع سياسة للهجرة العالمية.
كما أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحول الديموغرافي هي، الآثار التي يمكن أن تلحق بالتنمية الاقتصادية والعمالة والحماية الاجتماعية، بسبب التغيرات الديموغرافية في الدول التي تمر بمراحل مختلفة من التحول الديموغرافي، إذ إن السلوك الاقتصادي للناس يرتبط ارتباطا وثيقا بدورة الحياة، حيث تختلف سبلهم في الاستهلاك والادخار في مراحل العمر المختلفة، وبناء على ذلك، تؤثر التركيبة العمرية المتغيرة تأثيرا كبيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
علاوة على ذلك، يترتب على التغيرات المتوقعة في تشكيل القوى العاملة بسبب شيخوخة السكان، آثار مهمة في العمالة. على سبيل المثال، ما يتعلق بنقص المهارات والاحتياجات في مجالي التعليم والتدريب والإنتاجية والإيرادات، إضافة إلى أنها قد تولد ضغوطا على المؤسسات القائمة التي توفر أمن الدخل والأمن الاقتصادي والخدمات المناسبة لمصلحة مجتمع آخذ في الشيخوخة، ولا سيما الرعاية الصحية، والرعاية طويلة الأجل، ونظم المعاشات التقاعدية.
لكن تبقى المشكلة في النهاية، النقص الكبير لدى كل الدول تقريبا في أدوات الإنتاج وقوة العمل، مع ارتفاع متوسط الأعمار فيها، بسبب التقدم الطبي في كل المجالات تقريبا. إن التحولات بنهاية القرن الحالي، ستعيد ترتيب النفوذ الدولي حقا، إذا ما صدقت توقعات عدد سكان الكرة الأرضية.

قيادة التجارة العالمية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ -19 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/693452

إبراهيم محمد باداود

منظمة التجارة العالمية هي منظمة عالمية أنشئت في عام 1995م ومقرها جنيف في سويسرا، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرًا، وتم تأسيسها على خلفية الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، والتي أنشئت أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكانت مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكثر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، وتضم المنظمة 152 عضوًا حول العالم وتهدف إلى إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام والثقة والضمان، إضافة إلى العمل على رفع مستوى المعيشة والارتقاء بمستويات الدخل القومي للدول الأعضاء.
قبل نحو شهرين أعلن المدير العام للمنظمة البرازيلي روبرتو أزيفيدو استقالته من منصبه بنهاية شهر أغسطس المقبل - أي قبل عام من انتهاء ولايته الثانية- وذلك لأسباب شخصية وعائلية في وقت يعاني الاقتصاد العالمي من ركود هو الأكبر منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، كما تعاني المنظمة نفسها من احتدام النزاعات التجارية وبعد شغور هذا المنصب تقدم ليخلف المدير السابق 8 مرشحين من عدد من دول العالم ومن ضمنهم معالي المستشار بالديوان الملكي الأستاذ محمد التويجري والذي يتمتع بسجل حافل من الخبرات والتجارب العملية فقد شغل العديد من المناصب القيادية التي أهلته للترشح لهذا المنصب بكفاءة واقتدار من أهمها منصب وزير الاقتصاد والتخطيط إلى جانب عضويته في مجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وتوليه أمانة اللجنة المالية في الديوان الملكي.

معالي المستشار محمد التويجري أكد في مؤتمر صحفي جاء بعد تقديم ترشيحه لأعضاء المجلس العام الذي يضم جميع الدول الأعضاء أهمية إجراء إصلاحات جذرية للمنظمة خاصة وأنها انحرفت عن مسارها الذي وضعت له مشددًا على ضرورة الخروج من الصندوق لمعالجة النظام البنيوي للمنظمة، كما أكد أن المنظمة أسست قبل 25 عامًا في ظل أسس وظروف معينة وكانت هناك نجاحات في الماضي لكن العالم تغير جوهريًا في العقد الأخير خاصة في الأعوام القليلة الماضية وحلت ظروف تجارية جديدة تستدعي إجراءات جديدة وذلك في ظل حالة الركود الموجودة حاليًا في المنظمة فالإصلاح الآن ليس خيارًا بل ضرورة أكثر من أي وقت مضى وخصوصًا في مجالات المفاوضات وحل النزاعات والمراقبة مشيرًا إلى أن العالم يمر بتغييرات كبيرة أثرت في التجارة العالمية.

قيادة مرشح المملكة معالي المستشار محمد التويجري لهذه المنظمة العالمية في هذا الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد العالمي العديد من التحديات يأتي امتدادًا لدور المملكة في تفعيل التعاون الدولي خصوصًا في ظل رئاستها حاليًا لقمة العشرين مما سيساهم في دعم جهود إعادة صياغة إستراتيجية الدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز دور التجارة الدولية لدفع النمو والانفتاح الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ - 19 يوليو 2020م

http://www.alriyadh.com/1832319

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 28 ذو القعدة 1441هـ - 19 يوليو 2020م

https://www.aleqt.com/